بنسبة 8.6 بالمئة في إبريل

«المركز»: حزم التحفيز المالية تدفع الأسواق العالمية والخليجية إلى تعويض خسائر كورونا

في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر إبريل 2020، أفاد المركز المالي الكويتي أن الأسواق الخليجية، باستثناء البحرين، قد حققت مكاسب مدفوعة بسياسات التحفيز المالية والاقتصادية وتخفيف إجراءات الحظر، وذلك بالرغم من التراجع التاريخي لأسعار النفط وضعف التوقعات الاقتصادية.

وأوضح تقرير المركز أن المؤشر العام للأسهم الكويتية قد حقق مكاسب بنسبة 3.2 بالمئة في شهر إبريل، بينما أعلن مورغان ستانلي كابيتال إنتلجنس MSCI تأجيل إدراج بورصة الكويت إلى مؤشر الأسواق الناشئة إلى نوفمبر 2020 بدلا من مايو بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا.

وذكر تقرير المركز: أن وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني أكدت تصنيفها الائتماني طويل الأجل للجهة المصدرة بالعملة الأجنبية للكويت عند المرتبة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى الأوضاع المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي للكويت. وتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 1.1 بالمئة في عام 2020.

ومن بين الشركات القيادية الكويتية، كانت شركة «أجيلتي للمخازن العمومية» الأكثر ربحًا بنسبة 13 بالمئة، كما أعلن بنك الكويت المركزي عن حزمة من الإجراءات التحفيزية خلال الشهر لدعم الاقتصاد. وتشمل تلك الإجراءات تخفيض متطلبات كفاية رأس المال للبنوك وخفض أوزان مخاطر الائتمان لمحفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الحد الأقصى للإقراض، إلخ.

وارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 2.0 بالمئة للشهر. وتأجل إدراج أسهم بورصة الكويت وعملية اندماج «بيت التمويل الكويتي – البنك الأهلي المتحد» بسبب تفشي فيروس كورونا. بينما كان قطاع السلع الاستهلاكية هو القطاع الأكثر تحقيقًا الربح بنسبة 16.9 بالمئة ، في حين سجل قطاع التأمين أكبر خسارة بانخفاض نسبته 1.8 بالمئة.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المُركّب لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع بنسبة 8.6 بالمئة لهذا الشهر. كما أعلنت جميع الأسواق، باستثناء البحرين، عن تحقيق أرباح. وعززت حالة التفاؤل السائدة نتيجة إبرام صفقة أوبك بلس وسياسات التحفيز المالية والاقتصادية وتخفيف إجراءات الحظر من حجم الطلب على الأسواق.

وسجلت دبي أكبر معدلات ربح بارتفاع بنسبة 14.4 بالمئة، وتليها أبو ظبي التي سجلت ربح بنسبة 13.3 بالمئة. هذا وقد أعلنت الإمارات عن إجراءات مثل رفع الحزم التحفيزية إلى 70 مليار دولار أمريكي وتمديد فترة سداد ضريبة القيمة المضافة. كما تم إرجاء معرض إكسبو دبي لمدة عام حتى أكتوبر 2021. بينما أعلنت السعودية عن تحقيق ربح بنسبة 9.3% لهذا الشهر.

في حين أنهت البحرين تعاملات هذا الشهر بمؤشرات سلبية مسجلة تراجع بنسبة 3.0 بالمئة، وأصدرت السعودية وقطر وأبو ظبي سندات سيادية بلغت قيمتها 24 مليار دولار أمريكي في إبريل. كما أعلنت السعودية ودبي وعُمان والبحرين عن خفض الإنفاق تزامنًا

مع توقع انخفاض عائدات النفط. كما خففت الدول إجراءات الحظر في سبيل احتواء التداعيات الاقتصادية. وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.7 بالمئة في عام 2020.

كما أشار تقرير «المركز» إلى أن الشركة العالمية القابضة (الإمارات) كانت أفضل الشركات القيادية أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حققت مكاسب بنسبة 87.4 بالمئة. بينما سجل بنك أبوظبي التجاري تراجعًا بنسبة 4.1 بالمئة. لدى البنك إنكشاف بمبلغ وقدره 981 مليون دولار أمريكي في شركة إن إم سي للرعاية الصحية المتعثرة.

وسادت حالة من الإيجابية في أداء أسواق الأسهم العالمية مع ارتفاع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 10.8 بالمئة خلال الشهر.

وارتفعت الأسهم الأمريكية (إس أند بي 500) بنسبة 12.7 بالمئة في إبريل. وأغلق سوق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) على ارتفاع بنسبة 4.0 بالمئة خلال شهر إبريل. وحققت الأسواق مكاسب مدفوعة بالحزم التحفيزية للحد من تداعيات تأثير فيروس كورونا في ظل وجود أنباء عن تخفيف إجراءات الحظر. وبالرغم من ذلك، فإن المؤشرات الاقتصادية تبدو سلبية، حيث من المتوقع أن يصل معدل البطالة في الولايات المتحدة في إبريل إلى 16% ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2020 بنسبة 30–40 بالمئة.

كما أنهت الأسواق الناشئة تعاملاتها لهذا الشهر بمؤشرات إيجابية، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة أرباحًا شهرية بنسبة 9.0 بالمئة. وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 25.0 دولار أمريكي للبرميل في نهاية شهر إبريل 2020، مسجلة ارتفاع بنسبة 11.1 بالمئة عن شهر مارس 2020.

في وقت سابق من هذا الشهر، وافقت أوبك بلس على خفض إنتاج النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل يوميًا. إن الزخم السائد حول إنجاز الصفقة قد ساعد في رفع الأسعار إلى حوالي 34.0 دولار أمريكي للبرميل.

وبالرغم من ذلك، فقد بدأت الأسواق في التراجع، حيث كان من المتوقع أن يكون تخفيض العرض هو الأقل مقارنة بانخفاض الطلب. كما اقتربت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط التي تنتهي صلاحيتها في مايو من 40.0– دولار أمريكي للبرميل عند انتهاء العقد بسبب القلق بشأن توفّر السعة التخزينية التي تقترب من سعتها الكاملة في مواجهة الانخفاض الحاد في الطلب.

وأنهت أسعار النفط هذا الشهر بمؤشرات إيجابية مدعومة بالإعلان عن خفض الإنتاج، ونمو وفرة المعروض من الخام الأمريكي بمعدل أبطأ من المتوقع في ظل وجود أنباء عن تخفيف إجراءات الحظر. وحقق الذهب مكاسب بنسبة 6.9 بالمئة على مدار الشهر.

الاتجاهات العامة للأسواق - إبريل 2020

حقوق الملكية	أخر إغلاق	إبريل %	2020 %
ستاندرد آند بورز أسواق الخليج	94.72	8.6	18.4-
السعودية (تاسي)	7,112.90	9.3	15.2-
قطر (مؤشر بورصة قطر)	8,764.05	6.8	15.9-
أبو ظبي (مؤشر أبو ظبي)	4,230.37	13.3	16.7-
الكويت (مؤشر السوق العام)	4,975.39	3.2	20.8-
دبي (مؤشر سوق دبي العام)	2,026.61	14.4	26.7-
البحرين (مؤشر البحرين العام)	1,310.73	3.0-	18.6-
عُمان (مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية)	3,539.46	2.6	11.1-
السلع			
خام برنت (دولار أمريكي)	25	11.1	61.7-
الذهب (دولار أمريكي)	1,680	6.9	10.8

«غولدمان ساكس» يرفع توقعاته لأسعار الخام العام المقبل

النفط يهبط إلى 25 دولاراً وسط توترات تجارية بين أميركا والصين

تراجعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة أمس الاثنين، مما قلص مكاسب الأسبوع الماضي، وسط مخاوف من استمرار وفرة المعروض النفطي فيما قد يعرقل التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين التعافي الاقتصادي حتى بعد بدء تخفيف إجراءات العزل لاحتواء فيروس كورونا.

وفي وقت سابق من الجلسة، هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 18.10 دولار. ونزل السعر 1.01 دولار بما يعادل 5.1 بالمئة إلى 18.77 دولار للبرميل. وكان الخام ارتفع 17 بالمئة في الأسبوع الماضي.

وانخفضت عقود خام برنت 10 سنتات أو 0.4 بالمئة إلى 25.50 دولار للبرميل. كان برنت ارتفع الأسبوع الماضي نحو 23 بالمئة بعد أن تكبد خسائر على مدار ثلاثة أسابيع متتالية. وقال مايكل مكارثي كبير استراتيجيي السوق في سي.إم.سي ماركتس «مع تبدد التفاؤل حيال توقعات النمو العالمية يتخلى النفط عن مكاسب (الأسبوع الماضي) وتسهم في ذلك قوة الدولار الأميركي.»

وارتفع الدولار أمس مقابل سلة من العملات، وعادة ما يُسعر النفط بالعملة الأميركية، التي ترفع قوتها تكلفة الخام للمشترين بعملات أخرى.

ولاقت الأسواق دعما الأسبوع الماضي إذ كان من المقرر أن يبدأ منتجو النفط الكبار بقيادة السعودية وروسيا خفض الإنتاج في أول مايو، بينما قال أكبر منتجين في الولايات المتحدة، إكسون موبيل وشيفرون، إنهما سيخفضان الإنتاج 400 ألف برميل يوميا هذا الربع.

ويتزامن خفض الإنتاج مع تخفيف القيود على الأنشطة في بعض المدن الأميركية وفي أنحاء العالم، والذي من المتوقع أن يخفف تخمة الوقود العالمية والضغط عل صهاريج التخزين ليسهم بدوره في دفع الأسعار للصعود.

لكن تعليقات الرئيس الأميركي دونالد ترمب التي هدد فيها ببحث زيادة الرسوم الجمركية على الصين رداً على تفشي فيروس كورونا جددت المخاوف من أن التوتر التجاري قد يعرقل التعافي الاقتصادي وينهي مكاسب أسعار النفط.

في المقابل، أشار بنك غولدمان ساكس إلى أن انخفاض إنتاج النفط الناجم عن انخفاض النشاط وتخفيضات أوبك+، إلى جانب الانتعاش الجزئي للطلب، من شأنه أن يدفع الأسعار للارتفاع العام المقبل.

ورفع البنك الأميركي توقعاته لعام 2021 لأسعار خام برنت إلى 55.63 دولار للبرميل من 52.50 دولار في وقت سابق. كما رفع البنك تقديراته لخام غرب تكساس إلى 51.38 دولار للبرميل من 48.50 دولار سابقاً.

انهيار قطاع الصناعة بمنطقة اليورو في أبريل مع تفشي كورونا

أظهر مسح أمس الاثنين أن القطاع الصناعي بمنطقة اليورو انهار الشهر الماضي مع فرض الحكومات إجراءات لوقف انتشار فيروس كورونا المستجد مما اضطر المصانع للإغلاق والمستهلكين للمكوث في منازلهم.

وهوت القراءة النهائية لمؤشر آي.اتش.اس ماركت لمديري المشتريات بقطاع الصناعات التحويلية في منطقة اليورو إلى 33.4 في أبريل من 44.5 في مارس وهي الأقل منذ بدء المسح في منتصف 1997 وتقل عن القراءة الأولية البالغة 33.6. ويفصل مستوى 50 نقطة بين النمو والانكماش.

وهوى مؤشر يقيس الإنتاج، ويغذي مؤشر مديري المشتريات المجمع الذي يصدر يوم الأربعاء وينظر له على أنه مقياس لسلامة الاقتصاد، لأقل مستوى في تاريخ المسح، مسجلا 18.1 من 38.5.

وقال كريس وليامسون من آي.اتش.اس ماركت «هوى القطاع الصناعي بمنطقة اليورو في أبريل بوتيرة تتجاوز أي هبوط سابق في تاريخ مسوح مديري المشتريات على مدى 23 عاما، مما يرجع إلى عوامل تشمل إغلاق المصانع على نطاق واسع وتراجع الطلب ونقص الإمدادات، وكل ذلك مرتبط بتفشي كوفيد19–».

جاء الهبوط رغم سياسة التيسير النقدي التي ينتهجها البنك المركزي الأوروبي والتحفيز المالي غير المسبوق من الحكومات لمساعدة الاقتصاد الذي عصفت به الجائحة.

ومع إغلاق المتاجر وتخوف المستهلكين على صحتهم ومستقبل وظائفهم، هوى الطلب الشهر الماضي إلى أقل مستوى على الإطلاق في تاريخ المسح. وسجلت طلبيات التوريد الجديدة 18.8، أي نحو نصف القراءة الضعيفة لشهر مارس البالغة 37.5.

رسمياً.. تأجيل إكسبو دبي 2020 إلى أكتوبر 2021

أقر المكتب الدولي للمعارض، الجهة المسؤولة عن معارض «إكسبو»، اقتراح حكومة دولة الإمارات تغيير موعد «إكسبو 2020 دبي»، إلى الفترة بين الأول من أكتوبر 2021، إلى 31 مارس 2022.

ومع الحصول على الغالبية في التصويت، ستتم إقامة الحدث الدولي في الفترة من الأول من أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022.

وستسمح فترة التأجيل هذه لجميع المشاركين بتجاوز أثر كوفيد19–، وستُمكّن الحدث الدولي من التركيز على الرغبة المشتركة في رسم ملامح فكر جديد لوضع حلول لبعض أهم تحديات عصرنا.

وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس مؤسسة مطارات دبي، رئيس هيئة دبي للطيران المدني، الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لمجموعة طيران الإمارات، ورئيس اللجنة العليا لإكسبو 2020 دبي: نرحب بقرار الدول أعضاء المكتب الدولي للمعارض المؤيد لتأجيل إكسبو 2020 دبي لمدة عام، ونشكرهم على التزامهم المستمر بالإسهام في إكسبو الدولي في دبي، والذي سيؤدي دوراً محوريا في تشكيل ملامح عالمنا بعد انحسار الجائحة، عندما نكون في أمسّ الحاجة لذلك».

وأضاف «على مدار 50 عاماً، عملنا دائماً على بناء جسور التواصل والعلاقات والشراكات مع العالم، انطلاقاً من إيماننا بالتعاون الصادق من أجل حماية المستقبل للجميع. وهذا التصويت السريع من الأغلبية إنما هو دليل صادق على متانة شراكاتنا الدولية وتجسيد للدور الإيجابي الذي تؤديه دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول العالم.»

واختتم قائلا: «إن مصادقة المجتمع الدولي على عرض دبي وتأكيده لثقته في قدرتها على تحقيق الإنجاز إنما يعززان التزامنا بالارتقاء بهذا الإنجاز إلى مستوى الطموحات، باستضافة حدث دولي يبهر العالم ويلهمه في الوقت المناسب.»

وفي ظل استحالة عقد الجمعية العمومية للمكتب الدولي للمعارض بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد19–، فقد صوتت الدول الأعضاء عن بُعد على توصية اللجنة التنفيذية للمكتب الدولي للمعارض بالتأجيل، وفقا لما اقترحته حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في بداية إبريل وأوصت به اللجنة التنفيذية للمكتب الدولي للمعارض في 21 إبريل. وبينما يظل التصويت مفتوحا حتى 29 مايو، فقد تحقق ما يزيد على أغلبية الثلثين خلال أسبوع من بدء التصويت في 24 إبريل.

وقال ديميتري كريكنتزس، الأمين العام للمكتب الدولي للمعارض: «أُحيّي الاستجابة السريعة من الدول أعضاء المكتب الدولي للمعارض. إن دعمهم تأجيل إكسبو 2020 دبي ñ والذي ستتم الموافقة عليه رسميا في 29 مايو ñ هو تجديد للتأكيد على التضامن وإبراز للرغبة المشتركة في العمل معا من أجل بناء مستقبل أفضل.

وأضاف كريكنتزس: «بهذا التأييد لتأجيل إكسبو 2020 دبي لمدة عام، تعطي الدول الأعضاء العالمَ الفرصة للالتقاء في 2021، عندما يكون بوسعنا معاً معالجة التحديات التي تواجه الإنسانية والاحتفاء بالوحدة والتضامن اللذين يجعلانا أكثر قوة. وتحت شعار «تواصل العقول وصنع المستقبل» سيكون إكسبو 2020 دبي محفلاً فريداً للعالم.

لبنان.. انتقادات شديدة وجهتها البنوك لخطة الإنقاذ الاقتصادي

وجهت البنوك اللبنانية انتقادات شديدة لخطة الإنقاذ الاقتصادي، التي أقرتها الحكومة اللبنانية مؤخراً، معتبرة أنها ستقوض الثقة في البلاد. والسبب الأساس لاعتراض البنوك هو تحميلها جزءاً كبيراً من الخسائر الناجمة عن تعثر الدولة في سداد ديونها، وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية.

وتبني الخطة حساباتها للخسائر على أساس خفض سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار من 1500 إلى 3500 ليرة.

وتقدر الخطة مجمل خسائر الأزمة بمئتين وواحد وأربعين تريليون ليرة، أي نحو 69 مليار دولار تتوزع على النحو التالي، 73 تريليونا ناجمة عن إعادة هيكلة ديون الحكومة، 66 تريليون ليرة عن الخسائر المتراكمة لمصرف لبنان.

وقدّرت الخطة أن القاعدة الرأسمالية للبنوك مُحيت بالكامل، وتقترح إجراءات لإعادة رسملتها، من بينها ما يُعرف بالـBail in أي تحويل جزء من المودعين إلى مساهمين في المصارف مقابل اقتطاع جزء من أصحاب الودائع التي تتخطى قيمتها 500 ألف دولار.

وتسمح الخطة للمساهمين الحاليين بالاشتراك في إعادة الرسملة بشرط قاس هو إعادة ضخ كامل التوزيعات التي حصلوا عليها منذ العام 2016 حتى اليوم، بما فيها أرباح عمليات الهندسة المالية التي نفذها مصرف لبنان لتوفير العملة الصعبة بتكلفة مرتفعة للغاية.

واقترحت الخطة أيضا استعادة الفوائد التي سددتها المصارف اللبنانية خلال السنوات الماضية للمودعين واسترداد الودائع التي تم تهريبها إلى الخارج خلال المرحلة التي فرضت المصارف فيها قيوداً على السحوبات والتحاويل للخارج، مع ضرورة العمل على الانتقال من الكابيتال كونترول إلى قانون للقيود المصرفية لتحقيق العدالة بين المودعين.

شروق باك
Sharouq Pack

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة شروق باك لمواد التعبئة والتغليف والكروت البلاستيكية بدعوة السادة المساهمين الكرام، لحضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية والمقرر انعقادها يوم الثلاثاء الموافق 19 مايو 2020 في تمام الساعة 12:30 ظهرا في مقر الشركة في منطقة صبحان الصناعية – قطعة 8 – شارع 105 – قسيمة 202 وذلك لمناقشة بنود جداول الاعمال للسنوات التالية:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية المجمعة وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها.
4. سماع بيان مخالفات الشركة والجزاءات الموقعة عليها من قبل الجهات الرقابية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
6. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
8. تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة المعتمد للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.

على السادة المساهمين او وكلائهم الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مقر الشركة الكائن في منطقة صبحان الصناعية – قطعة 8 – شارع 105 – قسيمة 202 خلال ساعات العمل الرسمية لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الاعمال ، للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم : 188668 – 99337306

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الادارة